العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

أبوظبي ترد لأصحاب الأعمال جزءا من إيجارات العقارات

أبوظبي - قدمت حكومة أبوظبي دعما إضافيا لأصحاب الأعمال في الإمارة لمساعدتهم على مواجهة التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد من خلال رد خُمس قيمة إيجارات العقارات التي ينتفعون منها.

وأعلنت دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي الاثنين عن إطلاق خدمة رقمية لاستلام طلبات المطاعم وشركات السياحة والترفيه على مستوى الإمارة بما يمكنهم من استرداد 20 في المئة من القيمة الإيجارية السنوية المترتبة عليها بناء على ما جاء في التعميم الصادر عنها مؤخرا بهذا الشأن.

ولم تكشف الدائرة الجهة التي ستتحمل تكلفة الاسترداد ولا ما إذا كانت الحكومة ستعوض ملاك العقارات.

ويستهدف برنامج الاسترداد تخفيف الضغوط عن الشركات المتأثرة سلبا جراء الإجراءات الحكومية الرامية لاحتواء تفشي فايروس كورونا المستجد.

وبدأت الإمارات الشهر الماضي تخفيف القيود عن الشركات، فسمحت بفتح مراكز التسوق والمطاعم لكن ليس بطاقتها الاستيعابية الكاملة.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) لرئيس دائرة التنمية الاقتصادية محمد علي محمد الشرفاء الحمادي قوله إن "القرار يأتي ضمن مبادرات دعم شركات القطاع الخاص التي تضررت جراء تنفيذ الإجراءات الاحترازية لمحاربة عدوى فايروس كورونا".

محمد علي الحمادي

الخطوة تهدف إلى تعزيز الثقة في مناخ الأعمال بالإمارة

وأوضح أن حكومة أبوظبي تكفلت باسترداد جزء من القيمة الإيجارية التي يتحملها المستثمر على أن يستفيد منها المستأجر الذي بدأ عقد إيجاره من شهر سبتمبر من العام 2019 ومن قام بتجديد عقده خلال الفترة من أول أبريل الماضي حتى نهاية سبتمبر المقبل.

وأضاف "هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز الثقة في مناخ الأعمال بالإمارة حيث يشمل القرار جميع أنشطة المطاعم والكافتيريا والأنشطة السياحية والترفيهية".

وكانت حكومة أبوظبي قد قررت في وقت سابق إعفاء الشركات والمؤسسات من مخالفات الدائرة يصل إجمالي قيمتها إلى أكثر من 246 مليون درهم (نحو 67 مليون دولار).

كما تعمل بالتوازي مع ذلك على التواصل مع رجال الأعمال والمستثمرين بشكل دوري للاطلاع على التحديات والمعوقات التي يواجهونها ومدى تأثر استثماراتهم بسبب تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية لمحاربة عدوى فايروس كورونا.

ويؤكد وكيل دائرة التنمية الاقتصادية راشد البلوشي أن أصحاب المطاعم ومنشآت السياحة والترفيه دون الفنادق التي شملها القرار بإمكانهم استرداد 20 في المئة من الإيجارات من خلال منصة رقمية تم إطلاقها لإتمام تلك العملية.

وأشار إلى أنه تم تفعيل خدمة استلام طلبات استرجاع قيمة الإيجار بالتنسيق والربط المباشر مع دائرة المالية بأبوظبي بحيث يتم إنجاز الطلبات دون تدخل بشري عبر أتمتة الإجراءات وقبولها قياسا للبيانات التي يتم إدراجها في طلب التسجيل.

وأشار قرار الدائرة إلى أنه في حال كان بدل الإيجار بصيغة تشاركية مثل بدل إيجار ثابت ونسبة من الدخل يحتسب الاسترجاع على البدل الثابت.

وقالت إن على مالك العقار الذي يدعي بحقوق مالية تجاه المستأجر أو أي صاحب حق مالي آخر مراجعة القضاء المختص لحجز البدل المستحق حيث لا تقبل الدائرة أي طلب حجز من أي نوع كان إلا بموجب حكم قضائي.

وأوضحت أن القرار لا يمس باقي بنود عقود الإيجار ويعتمد البدل السنوي التعاقدي كاملا لغايات التوثيق والرسوم كما لا يسري على عقود الإيجار المنتهية بالتملك.

الخطوط القطرية عالقة في مأزق الركود حتى 2024

الدوحة - أعطت توقعات المسؤولين عن الخطوط الجوية القطرية حول عودتها إلى تحقيق العوائد سريعا صورة قاتمة عن مدى تأثير أزمة الوباء على الشركة الحكومية.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة أكبر الباكر في مقابلة مع وكالة رويترز عبر الهاتف أن تعافي الطلب العالمي على السفر من تداعيات جائحة فايروس كورونا سيستغرق سنوات وأن العديد من مرتادي رحلات الأعمال ربما لن يعودوا أبدا.

وتوقع الباكر أن يشغل المسافرون ما يصل إلى 60 في المئة من المقاعد على بعض رحلاتها على مدى الشهرين القادمين مع إعادة بناء شبكتها تدريجيا.

لكن تعافيا كاملا قد يستغرق ما يصل إلى أربع سنوات، وقال الرئيس التنفيذي للشركة "سأندهش للغاية إذا حدث شيء قبل 2023/2024".

ويرى محللون أن تحركات الخطوط الجوية القطرية ستعقد من مهمة إنقاذ الشركة التي تكافح بحثا عن منافذ جديدة تساعدها في تعويض خسائرها الكبيرة.

وتقول الشركة إنها ستبدأ استئناف الرحلات هذا الشهر إلى بعض الوجهات التي اضطرت إلى تعليقها بسبب الوباء.

وتعد الخطوط القطرية من بين عدد قليل فحسب من شركات الطيران التي واصلت تسيير بعض رحلات نقل الركاب أثناء الجائحة. وفي وقت سابق هذا الشهر، قالت إنها ستشرع في إعادة بناء شبكتها توقعا لتخفيف الحكومات قيود السفر.

وتتوقع الخطوط القطرية شغل 50 إلى 60 في المئة من المقاعد على متن رحلاتها في الأسابيع المقبلة مع قيامها بإعادة إطلاق المزيد من المسارات وزيادة أعداد الرحلات.

وقال الباكر "ما زال هناك الكثير من الأشخاص العالقين في أنحاء العالم، والأشخاص الراغبين في زيارة أحبائهم".

ويشكك متابعون في قدرة الشركة على الصمود طويلا بوجه الأزمات في ظل مساعيها إلى دعم الأسطول، خاصة وأنها أكدت العام الماضي أنها تستعد للتخلص من إحدى أبرز طائراتها.

وأكد الباكر أن الخطوط القطرية ستقلص الرحلات إلى بعض الوجهات كما أن أسطولها سيتقلص بنسبة 25 في المئة، مع وقف تشغيل بعض الطائرات ورد أخرى إلى المؤجرين.

وتعتزم الشركة زيادة شبكتها لثلاثة أمثالها بحلول 30 يونيو المقبل لتغطي حوالي 80 وجهة، معظمها في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا.

وكانت الخطوط القطرية تسيّر رحلات لأكثر من 165 وجهة قبل الجائحة، ولكن مع انعكاسات الإغلاق في دول العالم دفعها إلى تقليص وجهاتها، وهذا يعني أنها ستنقاد إلى خسائر وذلك للعام الثالث على التوالي.

واضطرت الشركة إلى التحليق على مسارات أطول لتفادي المجال الجوي لبعض جيرانها والمغلق في وجه طائراتها بعد المقاطعة التي فرضتها عليها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر في يونيو 2017.

موجة ضغوط تونسية لإصلاح أوضاع العاملات في قطاع الزراعة

تزايد المطالب لمراجعة منظومة كرست التهميش الاقتصادي للنساء

معاناة مستمرة صيفا وشتاء

طفت معضلة وضعية النساء العاملات في الزراعة التونسية مرة أخرى على سطح الأزمات بعد أن دقت الأوساط الاقتصادية جرس الإنذار بسبب تزايد الأخطار التي يتعرضن لها وخاصة تلك المتعلقة بحوادث المرور خلال نقلهن إلى المزارع بسبب غياب القوانين التي تضمن حقوقهن بفعل تقاعس الحكومات المتعاقبة عن معالجة المشكلة.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - صعدت منظمات تونسية من مستوى ضغوطها على الحكومة لوقف نزيف موت العاملات في القطاع الزراعي جراء حوادث طرقات شنيعة بفعل غياب الرقابة القانونية لعمليات التعبئة العشوائية في الشاحنات واستفحال أنشطة النقل الجماعي خارج الأطر القانونية، فضلا عن اهتراء البنية التحتية مما تسبب في كوارث سنوية يحصى فيها هلاك العشرات من العاملات.

وطالب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية وجمعية أوكسفام تونس غداة حادث أليم لشاحنة زراعية بمحافظة سيدي بوزيد وسط غرب البلاد خلف ثمانية جرحى الحكومة بإقرار خطة شاملة لوقف كل مظاهر العمل الهش للنساء في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات.

وقال رمضان بن عمر المسؤول عن الإعلام والاتصال بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تصريح خاص لـ"العرب" إن "النساء العاملات في الزراعة هن الفئة الأكثر عرضة لدفع كلفة اجتماعية باهظة اليوم رغم مرابطتهن في الخطوط الأمامية في مواجهة وباء كورونا من خلال الحرص على توفير كل المنتجات الزراعية حتى لا تنقطع من الأسواق".

وتمثل نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي نحو 70 في المئة من اليد العاملة الجملية وتعددت طيلة سنوات حوادث سير شنيعة حصدت أرواح العشرات منهن خلفت منذ العام 2015 حتى العام الجاري 40 حالة وفاة و520 جريحا وفق إحصائيات رسمية.

وكان من بين الحوادث المروعة ذلك الذي جدّ العام الماضي في ما عرف إعلاميا بـ"فاجعة السبالة"، وهي منطقة بولاية سيدي بوزيد، والذي أودى بحياة 15 عاملة وأحدث موجة غضب واستنكار كبيرة داخل الأوساط الاجتماعية واحتجاجات كثيفة.

وتحركت منظمات تونسية عديدة ونظمت تحركات احتجاجية في العاصمة وعدد من الولايات الداخلية مساندة للعاملات وللضغط على الحكومة لوقف نزيف الموت وتخليص النساء من شبح الفقر وضمان حقوقهن في التغطية الاجتماعية والعيش الكريم.

وأطلق رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد آنذاك منظومة وطنية تحت عنوان "احميني" لتسهيل دخول النساء العاملات في الزراعة في منظومة الضمان الاجتماعي من خلال بوابة ذكية، غير أنها قوبلت بموجة من الانتقاد واعتبرتها منظمات إجراءات عديمة الجدوى والفاعلية مقارنة بأزمة مزمنة وعميقة.

وفي هذا السياق أكد المسؤول بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر أن "العاملات في القطاع الزراعي يعملن خارج النطاق الرسمي للقانون ولا يتم تسجيلهن وتنظيمهن وفق تشريعات العمل التونسية ولا في منظومة الحماية ويعانين من تدني الأجور وعدم مساواتهن في الأجر مع الرجال ما يجعل منظومة احميني غير قادرة على معالجة كل هذه الإشكاليات مجتمعة".

واعتبر أن "معاناة النساء المزارعات من عدم الاستقرار المهني هي التي تفسر لجوءهن إلى هذا القطاع رغم كل الانتهاكات، وهي إجابة صريحة على فشل الاقتصاد الرسمي في استيعابهن وفشل التشريعات في حمايتهن".

وشدد على أن "القطاع في حاجة إلى آلية عملية وفعلية ملموسة نابعة من حاجيات هذه الفئات الاجتماعية الكادحة للكرامة والحقوق المكفولة دستوريا، فهذه المنظومة تلامس جانبا واحدا وهو التغطية الاجتماعية وبإجراءات نعتقد أن فيها الكثير من البيروقراطية وغير متاحة لجميع النساء اللواتي لديهن طموحات أكبر من طرف الدولة".

ونوهت المنظمات إلى وجود عوامل جانبية تزيد في هشاشة هؤلاء النساء كنقص الخدمات العامة الجيدة في المناطق الريفية مثل الطرقات ووسائل النقل والمراكز الصحية الأساسية إلى جانب توفير الماء ووجود الشرطة المحلية لمراقبة المخالفين.

وتتميز سيدي بوزيد بارتفاع البطالة عموما بحوالي 17.7 في المئة لتتجاوز المعدل التراكمي العام البالغ 15.1 في المئة خلال العام الماضي وترتفع هذه النسبة في صفوف النساء إلى 28.5 في المئة، حسب أحدث الإحصائيات، وهو ما يفسر إقبال العديد منهن على القطاعات غير المهيكلة.

ويطرح ملف المرأة العاملة في القطاع الزراعي في بعده الحقوقي تساؤلات عديدة، حيث إنه رغم ترسانة القوانين والتشريعات وآخرها القانون الصادر في 2017 ويتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة إلا أن المرأة المزارعة لا تزال في مواجهة سيل الصدمات من الموت والفقر والاستغلال المهني من طرف تجار الأزمات والباحثين عن يد عاملة رخيصة مستغلين غياب الرقابة الحكومية الفعلية.

رمضان بن عمر

معاناة المزارعات دليل على فشل الاقتصاد الرسمي في استيعابهن

ويطغى على القطاع الزراعي في تونس النشاط غير المنظم ومحدودية التأطير النقابي والتدخل الضعيف والمحدود للمجتمع المدني والحقوقي وهو ما يضاعف انعدام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القطاع.

وتمثل الزراعة نحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس وهي نسبة مهمة يرى خبراء أن نهوضا فعليا بالقطاع ووضعية العمالة فيه وخصوصا النساء سيساهم في تنمية الزراعة ودعم إيراداتها على الاقتصاد.

وأشار بن عمر إلى أن "المزارعات ضحية الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهد أزمات كبيرة ومتواصلة خاصة ما بعد ثورة يناير 2011 نتيجة تعمّق الفوارق الاجتماعية وارتفاع نسب الفقر والبطالة والهشاشة في المناطق الريفية مما انعكس بأكثر حدة على المرأة العاملة في الوسط الريفي".

واعتبر المسؤول أن هناك غيابا لإرادة سياسية لحماية النساء العاملات في القطاع الزراعي رغم الدعاية الإعلامية ورغم أن وضعية المرأة، وحمايتها من كل أشكال الانتهاك والاستغلال، كانت عناوين لوعود انتخابية ومحل تنافس سياسي دون أثر فعلي ملموس لدى هذه الفئات.

ويؤكد المنتدى التونسي وغيره من المنظمات المحلية فشل الحكومات في إصلاح القطاع الزراعي والنهوض بوضعية العاملات فيه، حيث يقول رمضان بن عمر في هذا السياق إن إصلاح القطاع الزراعي مرتبط بمراجعة لسياسات اقتصادية واجتماعية وخيارات استراتيجية خاصة تهم القطاع.

ودعا المنتدى إلى مراجعة عميقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة تصوّر أفضل لدور الزراعة في دعم الاقتصاد المحلي وإلى تمكين اقتصادي للمرأة في الوسط الريفي وإرادة سياسية في تفعيل القوانين وردع المخالفين والمنتهكين لحقوق العاملات.

كورونا يحبط خطط النهوض بقطاع الزراعة التونسي

تونس - شهد الموسم الزراعي في تونس حالة من التذبذب نتيجة تفشي فايروس كورونا المستجد، وهو ما يهدد بتراجع إنتاج البلاد من القمح وزيادة فاتورة استيراد الحبوب خلال موسمي 2020 و2021.

وذكر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن واردات تونس من الحبوب في الموسم الحالي ستزيد بنسبة 20 في المئة مقارنة بالموسم السابق إلى 3.8 مليون طن في ظل توقعات بتراجع محصول الحبوب بواقع الثلث هذا العام.

ويأتي ذلك رغم إعلان السلطات التونسية بانكماش الاقتصاد بأكثر من 4.3 في المئة جراء تفشي فايروس كورونا، وحصولها على قرض بقيمة 745 مليون دولار من صندوق النقد الدولي لمكافحة الوباء.

وكانت تونس سجلت رقما قياسيا في الحصاد العام الماضي بلغ 2.4 مليون طن، لكن المنظمة تتوقع تسجيل رقم قرب المستوى المتوسط عند 1.5 مليون طن هذا العام.

ويؤكد خبراء أن تونس بحاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة العجز الكبير في الأمن الغذائي، الذي تفاقم بدرجة خطيرة خلال السنوات الماضية بسبب ارتباك السياسات الحكومية وتزايد وطأة التغير المناخي. وأكدوا أن البلاد تملك جميع المقومات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم الحاجات الغذائية.

وتخصص تونس معظم أراضيها الزراعية الخصبة لزراعة القمح الصلد وتستورد في الأساس القمح اللين والشعير وتهدف للوصول بالإنتاج المحلي من الحبوب إلى 2.7 مليون طن سنويا.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الزراعة تساهم بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أبرز القطاعات الاستراتيجية.

وقالت السلطات التونسية، في رسالة رسمية إلى صندوق النقد الدولي الشهر الماضي، إن اقتصاد البلاد سينكمش بأكثر من 4.3 في المئة هذا العام في أسوأ ركود منذ استقلالها في 1956 مدفوعا بانهيار قطاع السياحة الحيوي المهدد بخسارة عائدات تصل إلى 4 مليارات دينار (حوالي 1.4 مليار دولار).

وأظهرت الرسالة الموقعة من محافظ البنك المركزي مروان العباسي ووزير المالية نزار يعيش أن القطاع الحيوي مهدد بفقدان 400 ألف وظيفة من بينها 150 ألف وظيفة مباشرة و250 ألفا غير مباشرة، بسبب تداعيات أزمة كورونا.

ووضعت تونس ضمن ميزانية 2020 خططا لإصدار سندات تصل إلى 800 مليون يورو لتعبئة مواردها، لكن المسؤولين لم يحددوا أي موعد لإصدارها حتى الآن.

وتسبب الإغلاق الذي شمل أغلب بلدان العالم في شلل كلي لقطاع السياحة الرئيسي في تونس الذي يمثل نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

واستأنفت تونس منذ مطلع الشهر الجاري نشاط بعض القطاعات التجارية بعد ضغوط كبيرة من طرف أصحاب الأعمال وفداحة الخسائر الاقتصادية التي دفعت إلى تخفيف إجراءات العزل.